

توجه لعمل استطلاع واستبيان لتحديد الأولويات خلال الفصل التشريعي الخامس عشر مكتب المجلس يرفض بث الجلسات عبر شبكة الإنترنت

امتداد الجلسة الى 3 ايام اذا لم يتم انجاز جدول الاعمال في يومين.

وذكر ان مكتب المجلس ناقش الدعوى المرفوعة والمتعلقة ببطلان المجلس، وكلف رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب محمد الدلال بمتابعة هذا الأمر، واعداد مذكرة بشأنه، مبينا ان هذه الدعوى ليست لها اي علاقة بالبطعون الانتخابية. وقال د.الرويعي في ختام تصريحه: ان المجلس مسؤول عن استقبال صناديق الاقتراع الانتخابية وحفظها في غرفة مشمعة، وانه غير مسؤول عما تحتويه هذه الصناديق التي تأتي مشمعة من قبل الجهات المختصة.

الغانم يعزي نظيره المصري

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية الى رئيس مجلس النواب المصري د.علي عبدالعال عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بالتفجير الإرهابي على قوة للشرطة على طريق الخارجة في محافظة الوادي الجديد والذي أسفر عن استشهاد عدد من رجال الشرطة وإصابة آخرين منهم. وقال الغانم في برقيته: «نؤكد تضامننا الكامل مع الشعب المصري الشقيق في مواجهته للإرهاب ونشدد على تأييدنا لكافة الإجراءات التي تتخذها مصر للحفاظ على أمنها واستقرارها».

وقال ان المجلس اعتمد خلال اجتماعه جدول اعمال جلسة 31 يناير، والتي ستبدأ باستمرار مناقشة



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متفرسا اجتماع مكتب المجلس

فصله التشريعي الخامس عشر. متمنيا ان يكون ذلك بمشاركة مجتمعية شاملة وممثلة لجميع الشرائح.

وافراده. وكشف عن نية المجلس في عمل استطلاع واستبيان لتحديد اولوياته خلال

ومؤسسات المجتمع المدني والافراد من خلال الحلقات النقاشية الخاصة بموضوعات وقضايا وقوانين تهم المجتمع

عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور اعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس النائب د.عودة الرويعي في تصريح صحافي: ان مكتب المجلس ناقش عدد من الرسائل الواردة والمتعلقة بعدة أمور إدارية واتخذ القرارات المناسبة بشأنها. وأضاف ان المكتب ناقش موضوع بث جلسات المجلس عبر الإنترنت ورفض ذلك لمخالفة المادة 69 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وذكر د.الرويعي ان المجلس بصدد توعية المشاركة المجتمعية وابداء دور تفاعلي بين المؤسسة التشريعية

عبدالصمد: نرفض التمييز بين أبناء الكويتيات



عبدان عبدالصمد

تصريح صحافي ان هذا التمييز بين المواطنين الكويتيات مرفوض ولن تقبل به. مؤكدا ان أبناء الكويتيات البدون أولى من غيرهم على اعتبار ان الكثيرين منهم مستحقون للجنسية الكويتية، طالبا مجلس الوزراء بضم أبناء الكويتيات من فئة البدون الى قراره الأخير.

رفض النائب عدنان عبدالصمد التمييز بين أبناء الكويتيات وحصره على القانون الأخير الذي اصدره مجلس الوزراء بمنح الأولوية لأبناء الكويتية محددى الجنسية فقط حتى التوظيف، مبينا ان استبعاد أبناء الكويتيات من فئة البدون غير مقبول اطلاقا. وقال عبدالصمد في

وجه رسالة إلى الحكومة بإعادة النظر في الوثيقة الاقتصادية ورفع القيود الأمنية عن الشباب الحريش: تحالف نيابي لإعادة الجناسي وإنهاء العزل السياسي

العقوبة إلى السجن 5 سنوات في حالة إبداء الدم. وتابع ان ما حدث بعد ذلك هو إضافة مادة إلى قانون الانتخاب بهدف العزل السياسي وقد أكدت آراء لخبراء دستوريين ونواب سابقين وتيارات سياسية أن القانون معيب. وبيّن أنه ليس الوحيد الذي قدم تعديلا لإلغاء شرط الشرف والأمانة من قانون الانتخاب بل إن هناك نوابا آخرين، منتقدا عدم وضوح تلك النقطة في القانون ووجود الفاظ عامة ومبهمة.

للشعب الكويتي. وقال الحريش: هناك رسالة أود توجيهها تتعلق بوجود قيود أمنية موضوعة على بعض الشباب وعلى أقاربهم توضع من قبل لجنة مشكلة في مجلس الوزراء تتسبب في حرمانهم من تولي بعض المناصب. وأشار الحريش إلى تقدم 37 نائبا في المجلس المطالبون من تعديل قانون الجزاء لتغليظ العقوبة على من يتطاول على الذات الإلهية والأبناء بنص على عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد مع إمكانية تخفيض

التي ستحدد مدى تعاون السلطتين. وأكد ان ترسيخ مبدأ العزل السياسي يعني عزل سياسيين آخرين في المستقبل عند حصول أي خلاف سياسي، وشدد على ضرورة تعديل قانون الجنسية لافتا إلى أن سحب الجناسي يجب ان يكون مستندا إلى حكم قضائي. وأوضح ان المطلوب من تعديل قانون الجنسية أن تكون تهمة تزوير الجنسية تحت نظر القضاء معتبرا ان عدم إنجاز هذه الأولويات سيكون خذلانا



د.جيمان الحريش

دعا النائب د.جيمان الحريش إلى تحالف نيابي لإنجاز قضايا إعادة الجناسي وإنهاء العزل السياسي وإعادة النظر في الوثيقة الاقتصادية وإلغاء القيود الأمنية على بعض الشباب باعتبار أنها أولويات الشعب الكويتي في الوقت الحالي.

وقال الحريش خلال مؤتمر صحافي عقد بمجلس الأمة امس إن تداخل الأولويات قد يعطل مسيرة الإنجاز داعيا الحكومة إلى التعاون مع المجلس حول تلك القضايا معتبرا ان تلك القضايا هي

العازمي يوجه سؤالاً لجميع الوزراء حول ندب الاستشاريين والقياديين

بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة منها، مع ما يفيد أخطار ديوان الخدمة المدنية بذلك. كما طالب بتزويده بعدد المنتخبين لدى وزارتك والجهات التابعة لكم؛ وكم تبلغ قيمة مبالغ المكافآت المخصصة لهم؟ وما آلية صرفها؟ مع بيان حددا الأدنى والأقصى، وافادتي بتوصيات ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن.

العامّة لندب القياديين والاستشاريين في الجهات الحكومية؛ وهل يقتصر الندب والالتحاق بخصوية اللجان على العاملين بوزارتكم والجهات التابعة لكم فقط ام من الخارج كذلك؟ كما استفسر عن عدد الساعات التي يجب على المنتخب في لجنة اللجان إدارة شركة أن يقضيها في العمل؟ وكيف يتم احتسابها؟ وهل تختلف عن مواعيد الدوام الرسمي؟ اذا كانت الإجابة بالنفي فايهما الأولى؟ وهل يقتصر الندب على الموظفين من المواطنين فقط أم أنه يشمل الوافدين؟ واضاف: ما آلية اختيار المنتخبين من قياديين واستشاريين؟ وهل تكون عن طريق إعلان ثم ترشح واختيار الأكفأ؟ أم بالاختيار المباشر أم بطريقة عشوائية؟ واستفسر عن وجود لائحة داخلية تنظم الندب والالتحاق باللجان وعضوية مجالس الإدارات؟ اذا كانت الإجابة

وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً مشتركاً لجميع الوزراء حول ندب الاستشاريين والقياديين في الجهات الحكومية، وقال العازمي في مقدمة سؤاله: بعد تفشي ظاهرة الندب والالتحاق بخصوية اللجان ومجالس الإدارات في المؤسسات الحكومية بصورة كبيرة ما يدل على وجود المصالح التنفيعية والفساد الإداري خصوصا مع الحاق أسماء اشخاص معينين سواء كانوا مواطنين أو وافدين باكثر من جهة بالتزامن مع دوامهم الرسمي، ولما كانت هذه الظاهرة آخذة في التوسع والانتشار في معظم الجهات الحكومية وباتت تهدد الباب الأول من ميزانية الدولة التي توظف يوميا اضعافا مضاعفاً الى ما تسببه من تراجع في المشروعات الخدمية والتنمية، في الوقت الذي تطالب فيه الحكومة بالترشيد. وطالب العازمي بتزويده بالاساس القانوني والضوابط



حمدان العازمي

يضرب عرض الحائط بمواد الدستور والقانون فهاد: إلغاء الجهاز المركزي للبدون وإعادة القضية إلى «الداخلية»

لا يحمل بطاقة أمنية أو تكون صلاحيتها أقل من ستة، في الوقت الذي يتعمد فيه الجهاز بوقف صرف البطاقة عن الآلاف منهم بسبب حجج وأسباب وأهسية مثل القيود الأمنية التي ما أنزل الله بها من سلطان، مشيراً إلى أن كثيراً من البدون تكون ملفاتهم نظيفة لسنوات طويلة ثم يوضع لهم قيد أمني فجأة وبدون أي دليل.

وزاد قائلاً: الجهاز المركزي يضرب عرض الحائط بمواد الدستور والقانون وحتى مبادئ الدين الإسلامي، عندما يحمل أشخاص ذنب أشخاص آخرين، بحيث تتحمل أسر كاملة ذنب شخص واحد، بحيث يوضع قيد أمني على الجميع وتوقف بناء عليها جميع المعاملات ويتوقف من تجديد البطاقة واستخراج رخص القيادة وجواز السفر ويمنعون من جميع أسباب الحياة الكريمة. ولفت فهاد إلى أن الجهاز المركزي لم يقف عند هذا الحد بل تجاوزه لمحاربة أبناء هذه الفئة حتى في رزقهم، حيث خاطب الجهات الحكومية والأهلية واشترطوا عليها عدم توظيف إلا من يحمل بطاقة أمنية صالحه، ومنع الآخرين من العمل في الوقت الذي يتعمد الجهاز عدم تجديدها، كما أنه منع استلام المساعدات المالية من بيت الزكاة والجمعيات الخيرية العلاج والدراسة والعمل عن جميع من

دعا النائب م.عبدالله فهاد بالمسارعة في حل قضية البدون، معتبراً ان هذه القضية إنسانية من الدرجة الأولى ويجب معالجتها من هذا الجانب في أسرع وقت، وأن القائمين على معالجة هذه القضية يحاولون التسوية والتسوية والمطالبة، مطالباً بإلغاء الجهاز المركزي وإعادة ملف القضية إلى وزارة الداخلية.

وأوضح فهاد في تصريح صحافي بان قضية البدون أصبحت حقل تجارب بالنسبة للقائمين على هذا الجهاز، لافتاً إلى أن أسوأ المراحل التي مرت بها هذه القضية هي المرحلة الحالية في ظل الجهاز المركزي، الذي أصبح يتفنن في التصييق على أبناء هذه الفئة. وأضاف الجهاز المركزي أوقف صرف البطاقات الأمنية عن كثير من أبناء هذه الفئة، وصرف بطاقة لمدة 3 أشهر فقط لجزء كبير وبطاقة أخرى لمدة 6 أشهر، كما أنه يمنح بطاقات للبدون مكتوب فيها الجنسية فرنسي أو يمني أو دومينيكاني، وتلك الجنسيات جاءت بناء على جوازات مزورة حصل عليها أصحابها بناء على تسوية حكومية في وقت سابق ويرفض الجهاز الآن بتصحيح أوضاعهم. وتابع: ومن ضمن الإجراءات التعسفية التي يقوم بها الجهاز منع العلاج والدراسة والعمل عن جميع من

للاستشارات والتخطيط بكلية الهندسة والبتترول في ذلك الوقت بالموافقة على إعطاء استشارات للشركات؛ وهل هو طرف مستفيد من تلك الاستشارات بشكل مباشر أو غير مباشر؟ وهل هناك رفض من الجهة المستفيدة وهي الهيئة العامة للبيئة بتسديد هذه المبالغ للجامة وذلك نتيجة عدم التزام الجامعة بالشروط الخاصة بهذه الاستشارات؛ وهل تم اتخاذ أي إجراء أو تتشكك لجنة تقصي حقائق لمعرفة المسؤول عن تلك التجاوزات؛ وما موقف المنظمة للاستشارات في جامعة الكويت وخاصة تلك المتعلقة بكلية الهندسة والبتترول؟

المرفاق في شأن هذه المخالفات المالية والقانونية؛ وما دور الأمين العام لجامعة الكويت بخصوص ثبوت مثل هذه المخالفات، والإجراء الواجب اتخاذه لتلافي مخالفات كهذه؟ 4- تزويدي باسم أي قيادي إداري يتبع مكتب أمين عام جامعة الكويت أو يتبع مساعدي أمين عام الجامعة ممن لديه عضوية بمجالس إدارات أي شركة بالقطاع الخاص؟ 5- هل يوجد من بين مشاريع جامعة الكويت في تعاقدها مع مقاولين وتأسيسين أو من الباطن موظفون تابعون لجامعة الكويت ممن له عضوية في أي مجالس إدارات الشركات بالقطاع الخاص؛ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي ببيانات كاملة عن المقاول الرئيسي الذي لديه عضو بمجلس إدارة شركته أحد من موظفي الجامعة، مع إرفاق نسخة من العقد واسم موظف الجامعة الذي لديه عضو بمجلس إدارتها الذي يعمل فيه وتخصصه الأكاديمي والشهادات العلمية الحاصل عليها وسنوات الخبرة العملية وراتبه الشهري والمزايا المالية الأخرى التي يحصل عليها، وتوضيح مدى قانونية تداخل المصالح بين عمله بجامعة الكويت وعضويته بإحدى مجالس إدارة شركة خاصة لها عقد مقاوله رئيسي أو من الباطن مع جامعة الكويت؛ وما الإجراء الواجب اتخاذه بهذا الخصوص من قبل أمين عام جامعة الكويت؟ وهل سبق أن اتخذ إجراء في حق أي موظف ثبت أن له عضوية في مجالس إدارات شركات خاصة ومتعاقد مع جامعة الكويت في أي مشروع إنشائي أو أعمال صيانة؟

المتخذ من قبل من قام به تعديا على المال العام لجهاز حكومي؟ فإذا كانت الإجابة بنعم، فهل تم التحقيق في ملابسات هذه القضية مع التسبب في هدر المال العام؟ وما الإجراء الواجب اتخاذه في هذه الحالة مع التسبب في تبديد المال العام إذا لم يتخذ إجراء حتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ وهل يوجد شكوى مقدمة لأمين عام جامعة الكويت بهذا الخصوص؛ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بنسخة من الشكوى وما تم بشأنها من إجراءات قانونية حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تزويدي بكل التكاليف المالية التي صرفت على نقل إدارتي النقل والعلاقات العامة بجامعة الكويت مدعماً بالمستندات. 2- كشف بموضوع وقيمة الأعمال الإنشائية وعقود صيانة المباني داخل جامعة الكويت منذ السنة المالية (2012/2013) وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وتزويدي بقيمة الأوامر التغييرية لهذه العقود - إن وجدت - عن كل ستة مالية مع ذكر أسباب إصدار أوامر تغييرية على عقود الصيانة أو أسباب التمدد أو التجديد لها، وأسباب عمل تمديد لأي عقد صيانة بعد انتهاء مدته دون اكتمال الأعمال المتفق عليها تعاقداً ودون توقيع أي غرامات مالية طبقاً للعقد المبرم - إن وجد. 3- هل تم استخدام أي مبالغ مخصصة لعقود إنشائية أو عقود صيانة خاصة بجامعة الكويت في مشروع إنشاء شبكات كفضول دراسية داخل الجامعة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بنسخة من العقد الإنشائي أو العقد المخصص لأعمال الصيانة والمبالغ المخصصة لأي منهما والتي تم تحويل مبلغها أو عمل مناقلة لصالح مشروع آخر كمشروع إنشاء شبكات، وما مبررات تفضيل إقامة مشروع آخر على حساب عقود إنشائية أو عقود صيانة والغاية منها؛ وإذا كان قد تم إجراء كهذا بتحويل مخصصات مالية لعقد إنشائي أو صيانة إلى مشروع آخر، فمن هو المسؤول المباشر عن اتخاذ هذا القرار وما مدى مشروعته من الناحية القانونية ووافق مع لوائح وقرارات وزارة المالية والجهات الرقابية الأخرى؛ وما دور أمين عام الجامعة

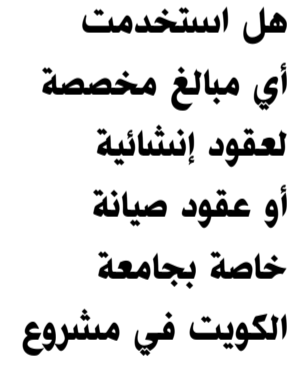


د.خليل عبدالله

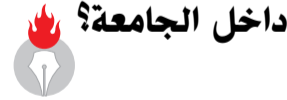
وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس جاء فيه ما يلي:

الاستيضاح بشأن ما نعى إلى علمي فيما يتعلق ببعض التجاوزات من قبل قياديين وموظفين بجامعة الكويت. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

1- هل قام الأمين العام المساعد للمرافق بجامعة الكويت بنقل إدارتي النقل والعلاقات العامة من مناهما في موقع الخالدية إلى موقع الشويخ الذي خصص أساساً كمبنى إنشائي حديث للفصول الدراسية لطلبة الكلية كحل لمشكلة السعة المكانية للجامعة وحل جزئي لمشكلة الشعب المغلقة التي تعاني منها جامعة الكويت؟ إذا كان الجواب بنعم، فهل يحق للأمين العام المساعد للمرافق بجامعة الكويت اتخاذ إجراء كهذا؟ وإذا لم يكن هو متخذ إجراء النقل، فعلى من تقع المسؤولية في نقل إدارتي بجامعة الكويت لموقع مخصص للفصول الدراسية؟ وهل تخصيص إنشاء مبني جديد يخول لإدارة جامعة الكويت أن تغير تخصيصه وطريقة استخدامه؛ وإذا كان تم ذلك فعلا دون الرجوع لوزير التعليم العالي أو من ينوب عنه وبدون موافقة رسمية، فهل يعتبر إنشاء إجراء



هل استخدمت أي مبالغ مخصصة لعقود إنشائية أو عقود صيانة خاصة بجامعة الكويت في مشروع إنشاء شبكات كفضول دراسية داخل الجامعة؟



تعلن شركة الخدمات المتكاملة العالمية (القاعات الأوروبية) والشركات الزميلة، بأنه قد تم إنهاء خدمات المدعو/ جميل محمد رعدون، سوري الجنسية ويحمل البطاقة المدنية رقم 275042005697 وجواز سفر رقم N006108427 ونحذر لكل من يتعامل معه باسمنا، والشركة غير مسؤولة عن أي تعامل يخصها مع المذكور أعلاه.



تعلن شركة الخدمات المتكاملة العالمية (القاعات الأوروبية) والشركات الزميلة، بأنه قد تم إنهاء خدمات المدعو/ جميل محمد رعدون، سوري الجنسية ويحمل البطاقة المدنية رقم 275042005697 وجواز سفر رقم N006108427 ونحذر لكل من يتعامل معه باسمنا، والشركة غير مسؤولة عن أي تعامل يخصها مع المذكور أعلاه.

للاستفسار: 67073030 / 66710660